البيئة والتنمية المستدامة: أي علاقة ؟
– دراسة في الإشكالات القانونية –

Environment and Sustainable Development: What's the relationship?
- Study of legal problems -

جلطي منصور[1]*، زواتين خالد[2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم (الجزائر) mansour.djelti@univ-mosta.dz
[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم (الجزائر) khaled.zouatine@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/04 تاريخ القبول: 2020/05/10 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات.

وصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

*المؤلف المرسل

كلمات مفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، التلوث، التنمية الإيكولوجية ...

Abstract:

Since the mid-1980s, the international community has been aware of the need for a combination of political and scientific efforts to solve environmental problems and the concept of sustainable development has become a model for the development of the world, and has begun to replace the UNEP Development Without Destruction programme in the 1970s and the Ecodevelopment concept of the 1980s. Global interest in the environmental issue culminated with the adoption of the concept of sustainable development on a global scale at the 1992 Earth Summit in Rio de Janeiro.

This global interest in the issue of the environment has been clearly highlighted in the affirmation of the methodology of human development, in accordance with the 1995 World Human Development Report, on the element of sustainability, by emphasizing that future generations will not be harmed either by the depletion of natural resources and the pollution of the environment, because of the public debt borne by subsequent generations or by indifference to human resource development, creating difficult circumstances in the future as a result of the choices of the present.

Key words: environment, sustainable development, pollution, ecological development.

مقدمة:

مع بداية التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم عقب الحرب العالمية الثانية في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة تداخل عوامل عديدة في مقدمتها الانفجار السكاني الذي حدث خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وما رافقه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة لملايين البشر، فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال أراضي الغابات في إنشاء المصانع والمعامل واستغلال الأراضي الزراعية لحل أزمة السكن وشق الطرق ومد خطوط المواصلات والاتصالات وغيرها، ومع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت مشكلات البيئة العالمية والمحلية

على السواء وتصاعدت آثارها، أدرك الإنسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته وصحته فحسب، وإنما أيضا على مقدرات هذه الحياة وشروطها، كما كثرت التحذيرات خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حول مصير الحياة على الكرة الأرضية، فتوجهت الانتقادات إلى تداخلات الإنسان في التوازن الطبيعي، الذي يحدد نمط وأشكال الحياة المعروفة حاليا.

عرف موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، وهذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها حكومات ومنظمات و هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها في الكثير من الملتقيات والمناسبات، وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة.

بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال

اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

هذا ما سيقودنا لطرح الإشكال أو التساؤل التالي: ما طبيعة العلاقة الموجودة بين كل من البيئة والتنمية ؟ وكيف يمكن تفسيرها ؟ هل هي علاقة تصادم أم تجاذب ؟

ستتم الإجابة على هذه التساؤلات وأخرى من خلال هذه الورقة البحثية وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية على النحو الآتي:

01. البيئة والمفاهيم القريبة منها:

كلمة البيئة من الألفاظ الدخيلة في اللغة الأجنبية، فلم تعرفها المعاجم الفرنسية إلا بعد عام 1972 إثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم لتنمية الموارد البشرية الذي نبَّه فيه لأول مرة لخطر التلوث المحدق بالبيئة. ومن ثمة أدخل ضمن مفردات معجم اللغة الفرنسية (Le grand Larousse) والتي يراد بها مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية اللازمة لحياة الإنسان.[1]

أما بالنسبة للغة العربية فتحديدا لها قاعدة معاني أشهرها البيئة من الفعل "**باء**" يقال باء، بيوء، بوءا، و مباءة ويقال باء بحقه، رجع واعترف به واقره وبمعنى الموضع والمنزل.[2]

جاء قوله تعالى:" **وبوأكم في الأرض تتخذون سهولها قصورا**"،[3] وفي هذا المعنى قوله تعالى: "**الذين تبوءوا الدار والإيمان**".[4]

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته،[5] وتعرف

---

[1] - Michel prieur : Droit de L environnement ;Dalloz 1991 ; P 01.

[2] – سحر حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة، ط1، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ص: 35.

[3] – سورة الأعراف، الآية: 74.

[4] – سورة الحشر، الآية: 19.

أيضا على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.[6]

تعرف بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية ويمارس فيها نشاطاته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية من خلال البعدين الزماني و المكان.[7]

كما أعيد تعريف البيئة على أنها المخزون الديناميكي للمصادر الطبيعية والاجتماعية المتوفرة في أي وقت من اجل تلبية حاجات الإنسان، أما التنمية فهي عملية استخدام تلك المصادر بهدف زيادة رفاهية الإنسان والمحافظة على مستواها.[8]

بعد الاطلاع على عدة تعاريف يمكن أن نصل إلى تعريف يتفادى ما وقع فيه من نقص فالبيئة "تعني الطبيعة وما فيها من هواء وتربة ومعادن ومصادر الطاقة والأحياء بكافة صورها، بالإضافة إلى ما شيده الإنسان من نظم اجتماعية وما أقامه من مؤسسات كالمناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق والموانئ والأراضي الزراعية والمناطق السكنية."[9]

فتكون عناصر التعريف الأساسية هي:

- المحيط :أو الإطار أو الوسط، عبارات متقاربة، وهذا المحيط يشمل جميع الأنظمة البيئية.
- ما يعيش في هذا المحيط من إنسان وكائنات أخرى.
-التفاعل بين هذه العناصر تأثرا وتأثيرا لتتم الدورة البيئية ويقوم النظام البيئي، وبهذا تدخل البيئة المصطنعة أو المشيدة التي يقيمها الإنسان، لأن الإنسان يأخذ من البيئة ويضيف إليها.

---

[5] – محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مصر2002 ، ص.13

[6] – محمد عبد القادر الفقي، البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا1993، ص18 .

[7] –علي عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، الإسكندرية: بدون دار النشر، 2003، ص: 15.

[8] – سلوى شعراوي جمعة وآخرون، البيئة والتنمية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000، ص 13.

[9] – رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني: البيئة ، القاهرة، ص27.

والملاحظ أن هذه التعريفات تتفق في الإطار العام لمدلول الكلمة، وإن كانت تختلف في الجزئيات وفقا لنوع الدراسة وواضعي التعريف، فالاقتصادي ينظر إليها على أنها مصدر لعناصر الإنتاج ووسيلة لتلبية وإشباع الرغبات البشرية، وينظر إليها علماء الأحياء على أنها الوسط الذي تعيش فيه مجموعة من الكائنات الحية والمؤثرات التي تسهم في حياتها ونموها .كما ينظر إليها علماء الآثار والعمران على أنها تعني المنتزهات العامة والمناطق الترفيهية.فالاختلاف بين هذه التعاريف يرجع إلى الخلاف في إدخال بعض العناصر أو عدم إدخالها في مفهوم البيئة.

في حين نجد اختلاف شاسع وصعوبة كبيرة في تعريف البيئة لدى المشرعين والفقهاء، فبعض الأنظمة التشريعية تأخذ بالمفهوم الواسع لتشمل البيئة العناصر الطبيعية إلى جانب المنشآت والمواقع المشيدة بفعل الإنسان، إضافة إلى العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها صلة مؤثرة في حياة الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر (كالقانون الكندي، القانون الفرنسي، الاتحاد الأوروبي...). والأنظمة الأخرى أخذت بالمفهوم الضيق للبيئة فاقتصرت على عناصرها الطبيعية كالماء والهواء والتربة والنبات والحيوان فقط دون العناصر الصناعية(كالبرازيل، الأردن...).[10]

وتجدر الإشارة إلى وجود جملة من المصطلحات القريب من البيئة أهمها:

-**الإيكولوجيا** :وهو مصطلح علمي مستعمل في اللغات اللاتينية عموما، كما أخذه الكتّاب العرب بلفظه ومعناه، وهو يعني العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، وقد عرفه القاموس الفرنسي، مشيرا إلى الفرق بينه وبين البيئة، الإيكولوجيا تهتم بدراسة الكائنات الحية في الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه، وكذا العلاقات التي تقوم بين هذه الأعضاء وهذا الوسط.[11]ويكمن الفرق بينهما أن الأخيرة لا تدخل عنصر الإنسان، وإنما تركز على الكائنات الحية الأخرى، ومع ذلك فإن مجال البيئة قد

[10] – عارف صالح مخلف: الإدارة البيئية . الحماية الإدارية للبيئة . دار اليازوي، الأردن2007 ، ص ص 37، 38

[11] - La grand Larousse universel, imprimé en Italie, 106055,Mars1997, Volume 5/page 3531.

اقتبس كثيرا من المصطلحات الإيكولوجية الصميمة، مثل كلمة " الوسط" و "التوازن البيولوجي" والتنوع البيولوجي" و"التوازن الإيكولوجي"، ويشير مصطلح الإيكولوجيين للأشخاص الذين يدافعون عن البيئة.

-**الطبيعة** :تشمل الطبيعة التربة والحيوان والنبات والمعادن، وكل ما لم يكن فيه تدخل مباشر للإنسان، وإنما هو باق على حالته الأولى التي خلقه الله عليها، فواضح إذا أ ن الطبيعة لا تدخل عنصر الإنسان وما أقامه من منشآت.

-**النظام البيئي** :وهناك فرق بين مفهوم البيئة وبين مفهوم النظام البيئي، فالنظام البيئي هو وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية، وكائنات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض في نظام دقيق ومتوازن وفي حركة ذاتية ودائمة لتستمر الحياة.

ويشمل النظام البيئي العناصر التالية:[12]

- مجموعة العناصر غير الحية:كالماء والهواء والتربة، ويطلق عليها مجموعة الثوابت.

- مجموعة العناصر الحية المنتجة :لأنها تصنع غذاءها وتنتجه بنفسها، وتتمثل في النباتات.

- جموعة العناصر المحللة :وهي كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا وتقوم بعملية تفتيت المواد العضوية، لتصير إلى التربة من جديد، فتتغذى منها النباتات، وهكذا تعود الدورة البيئية وتتجدد، هذا هو النظام البيئي، أما البيئة فهي تلك العناصر البيئية دون ملاحظة مكان معين أو ذلك التفاعل بين تلك العناصر، فمفهوم البيئة أعم من مفهوم النظام البيئي.

02. ماهية وأبعاد التنمية المستدامة:

1.2.مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان وتقدمه وفي نفس الوقت تحفظ بيئته، ومن هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة.[13]

[12] – عدلي على أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، مصر 2003 ، ص 17.

رغبة من بعض الباحثين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا محدودا يركز على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكدون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية والمناخ.

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.[14]

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة هو وجوب ألا تقوض الممارسات الحالية و مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية أو مستويات أفضل للأجيال القادمة.[15]

---

[13] – عدلي علي أبو طاحون ، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، دار النشر ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2000، ص 146.

[14] – ناجي البطام ،ادارة التنمية في العراق ومصر ، دراسة نظرية واهم القضايا التطبيقية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط01، 1975 ،ص 16 .

[15] – عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2002، منتدى العالم الثالث، القاهرة مصر(2000)، ص– ص: 11، 13 .

2.2- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد إستراتيجية متفاعلة فيما بينها، وهي الأبعاد الاقتصادية والبشرية (الاجتماعية) والبيئية والتكنولوجية.[16]

1.2.2- الأبعاد الاقتصادية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن سكان البلدان الصناعية يشغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من ذلك، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " **O.C.D.E** " أعلى بـ 10 مرات في المتوسط العام منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية وإحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية في الماضي، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسبب الأول في انبعاث ثاني أوكسيد الكربون أحد الغازات الدفيئة بنسبة 25 %.

---

[16] - عبد القادر بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

د- تقليص تبعية البلدان النامية: توجد روابط دولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، بحيث لم تساهم الصناعات الاستخراجية بكيفية ايجابية في النمو الاقتصادي.[17]

و- المساواة في توزيع الموارد: بجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

هـ- الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات هي التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمور الآسيوية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.[18]

ي- تقليص الإنفاق العسكري: ذلك لأن الأغراض العسكرية والمعدات الحربية عند زيادتها تساهم في تهديد الأمن البيئي وتزيد من التلوث الجوي والبحري.

2.2.2.- الأبعاد الاجتماعية (البشرية):

أ- تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة، ذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

---

[17] – عمر شريف، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة ، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 2012.

[18] – فريحة ليندة، ضواوية هدى، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة ، 2012 .

ب- مكانة الحجم النهائي للسكان: يعتبر ضغط السكان عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية.

ج- أهمية توزيع السكان: إن لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة و المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.[19]

د- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة.

هـ- **الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد:** إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم والحكم الراشد أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة وتشكل السياسات الوطنية والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس وتحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي، كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.[20]

---

19 - المرجع نفسه .

20 - الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، توافق الآراء في مونيتري، الدورة الرابعة 21-22 مارس (2002) مونيتري المكسيك، ص- ص: 3، 5 .

3.2.2- الأبعاد البيئية:

أ- إتلاف التربة، استعمال المبيدات و تدمير الغطاء النباتي والمصايد: إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤديان إلى تلويث المياه السطحية والجوفية إلى جانب المصايد الكثيرة الأسماك في المياه العذبة أو في البحار يجرى استغلالها بمستويات غير مستدامة.

ب- حماية الموارد الطبيعية: تتطلب التنمية المستدامة حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة، إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

ج- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: أي الكف عن إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في جرينلاند التي تحتوي على كمية من الجليد تكفي لرفع مستويات البحار بمقدار سبعة أمتار، والتي أدت كذلك إلى بروز ظاهرة الأمطار الحمضية مما يؤدي كل ذلك إلى إحداث تغيير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المستقبلة في العيش ضمن هذا الكوكب المهدد بتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تهدد صحة البشر[21].

4.2.2- الأبعاد التكنولوجية:

أ- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، كما أن الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث يتم

[21] – عبد القادر بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 120، 104 .

بنفقات كبيرة، فالتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ وتقلص من استهلاك الطاقة التقليدية ونظم تكنولوجية تتسبب في ملوثات أو نفايات أقل.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التكنولوجيات المستخدمة حاليا في البلدان النامية أقل كفاءة في معظمها وأكثر تلوثا من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، وتعني التنمية المستدامة في هذه الحالة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

ج- الطاقة والاحتباس الحراري: فالطاقة الأحفورية التي يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة تصبح مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء والمياه، ويحدث بذلك تشكل ظاهرة الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الدفيئة من أنشطة البشر بارتفاع درجة حرارة الأرض، وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث غازات الصوبة الزجاجية وذلك من خلال الحد من الاعتماد على الطاقة الأحفورية وإحلالها بمصادر أخرى أقل انبعاثا من المصادر التقليدية.[22]

03- العلاقة بين التنمية والبيئة:

يشير تقرير التنمية في العالم لسنة 1992 أن التنمية والإدارة البيئية السليمة جانبان متكاملان لنفس جدول الأعمال، فبدون حماية بيئية ملائمة ستنهار التنمية وبدون تنمية ستفشل حماية البيئة.[23]

وقد أصبحت هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعمليات التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة، ووقف التدهور البيئي من الأهداف

[22] - F. ZOHRA TIZRAOUI, les énergies renouvelables, seule alternative à terme aux énergies fossiles, Energie & Mines revue n°2, avril 2004, p: 36.

[23] – البنك الدولي، تقرير التنمية السنوي في العالم ،1992 .

الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، مما جعلها تولي أهمية بالغة للتنمية المستدامة وهي تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن اخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر باعتباره سببا مباشرا من أسباب تخريب البيئة وتآكل قاعدة النمو في الحاضر والمستقبل، وهكذا تبرز من جديد مسالة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وتحفيز جهود التنمية بل أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي أيضا.[24]

لهذا ترتكز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها آن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا لتنمية الاقتصادية، حيث أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية والتي تعتبر أساسا لأي نشاطا زراعيا أو صناعيا سيكون لهو آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل واضح، ومن ثمة فان أول اعتبار للتنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، وترتكز فكرة التنمية المستدامة على فكرة الإدارة الرشيدة للبيئة، وهذا يتطلب إدخال تغيرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات الوطنية بحيث يتم إظهار الموارد والعناصر البيئية بغرض استعمالها في عملية التنمية الشاملة.[25]

---

[24] – علا الخواجة، الإطار المؤسسي لسياسة البيئة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، العدد2 ، 2002، ص 184– ص 185.

[25] – المرجع نفسه، ص، 186

1.3- التنمية ضمن المؤتمرات الدولية للبيئة:

نظرا لارتباط المشاكل البيئية بشكل مباشر بقضية التنمية وهذا وفق ما أشرنا له سابقا، فقد تناولت جل المؤتمرات ذات الطابع العالمي الخاصة بالبيئة محور التنمية كأحد المواضيع الأساسية.

إذ ارتبط مفهوم التنمية في العالم بمستويات النمو الاقتصادي المرتبطة بدورها بمعطيات البيئة وظهرت فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور تطبيقات التنمية المستدامة وهي مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة والتي تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية واستثمار القدرات البشرية للفقراء في تحسين مستوى المعيشة بشكل مستدام، وفي هذا السياق نوجز عرض أهم المؤتمرات الدولية للبيئة وتناولها للفقر.

1.1.3- مؤتمر ستوكهولم 1972:

عقد بالسويد ما بين 15 و16 جويلية بحضور 115 دولة، بعد أربع سنوات من التحضير وبناءا على قرار الجمعية العامة الصادر عام 1968 على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ليشكل أول خطوة تهدف إلى وضع سياسة عالمية لبيئة الإنسان آخذة بعين الاعتبار عامل التنمية كمسبب للمشكلات البيئية حيث ركزت مناقشاته على النقاط التالية:

- يعيش سكان العالم في بيئة يسودها الفقر والأمية والبؤس وسوء التغذية،[26] مما يستدعي الاستعجال في إيجاد الحلول لهذه المشكلات من خلال تضييق الفجوة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير واعتماد نظام اقتصادي جديد.

[26] - غازي أبو شقرا، "المشكلات البيئية والتربية على المستويين الدولي والعربي" التربية الجديدة، العدد 23، 1981، ص 78 – 80.

– شكوى الدول النامية من الاستغلال المفرط لمواردها من طرف الدول المتقدمة إذ تسعى إلى تحقيق التنمية على حساب البيئة مما استدعى اعتماد مبدأ الإنماء البيئوي" من خلال إدراج الاعتبارات البيئية ضمن اهتمامات العمل الإنمائي.

– ضرورة الاهتمام بالمشكلات السكانية والإشارة إل أن كافة الإستراتيجيات الإنمائية سوف تواجه صعوبات بالغة إذ لم ينجح العالم في خفض معدلات التزايد السكاني، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد أدرج موضوع التنمية ضمن اهتماماته الأساسية لتحقيق حماية بيئة الإنسان.[27]

2.1.3– مؤتمر نيروبي:

عقد بكينيا بين 10 و18 ماي 1982 بتكفل من الأمم المتحدة وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية وكذا الارتفاع المحسوس لسكان العالم، لا سيما دول العالم الثالث، ودعي المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، حيث غالبا ما يصبح الفقر والأمية والمرض والقذارة وسوء التغذية، المنتشرة على نطاق واسع والتي نكبت بها نسبة كبيرة من سكان العالم سببا للضغط والتوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي وتبعا لذلك اعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا لمعاجلة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة،[28] لكن لم تمضي فترة من الزمن حيث أصبح أكثر بنود إعلان نيروبي دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت حينذاك، وأن الأسباب الدولية الكامنة وراءه تعود إلى الصراع الدولي وانقسام العالم وشل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها إعلان نيروبي وآلية التنفيذ.[29]

---

[27] – المرجع نفسه، ص 81.

[28] – عامر محمود طراف، "أخطار البيئة والنظام الدولي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1998، ص82 .

[29] – المرجع نفسه، ص 83.

3.1.3- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية:

أو ما سمي "بقمة الأرض" عقد بين 3 و14 جوان 1992 بـ "ريو ديجانيرو" بالبرازيل وقد حضرته 185 دولة برعاية الأمم المتحدة بالإضافة لمنظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة وعرف هذا المؤتمر مشاركة متنوعة بين شيوخ قبائل، برلمانيون، علماء، رجال إعلام...إلخ، وهو يدل أن قضية البيئة والتنمية أضحت قاسما مشتركا يحرك جميع الشعوب والدول بمختلف الفئات الاجتماعية ووجهاتهم العلمية.

وقد كان من أهم أسباب انعقاد المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقيرة والمتواجد معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، حيث أن المشاكل التي تهم دول الشمال الغنية كمكافحة التلوث ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب الفقيرة والمتخلفة مقارنة بالجوع والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال، وبما أن دول الجنوب الفقيرة تساهم في زيادة التلوث في الأجواء والأنهار والبحار لأنها تهدر ثرواتها الطبيعية مثل قطع أشجار الغابات واستعمال الأخشاب في التدفئة والوقود لعدم امتلاكها الوسائل التكنولوجية والعلمية فإنها بذلك تدمر البيئة والمترتبة على الدورة الطبيعية في الحياة اليومية، وسوف يشكل عائقا أمام التخلص منها أو التوقف عن التسبب بها والذي قد يكون هذا التسبب أيضا لدولة ما، مصدر فائدة لها أو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لمعالجة حاجة أخرى.[30]

وقد اتضح من خلال المؤتمر أن الأنماط التنموية السائدة في دول الشمال المتقدم المعتمدة على الصناعة والتكنولوجيا المفرزة للنفايات لا سيما الكيميائية وما إلى ذلك، كما أن غياب التنمية في

[30] – عامر محمود طراف، مرجع سابق ، ص 87 .

دول الجنوب يساهم بالقدر نفسه من الإجهاد للطبيعة والإضرار بالبيئة،[31] وقد نتج عن هذا المؤتمر التوقيع على اتفاقيتين:

– الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

–اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي.

كما صدر عنه وثيقة عمل سميت بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتضمنة 27 مبدأ ومن بينها القضاء على الفقر من خلال المبدأ 5، بحيث نجد أن هذا الأخير أكد على ضرورة تعاون الدول والشعوب من أجل القضاء على الفقر كشرط لا بد منه للتنمية المستدامة.

حيث تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي إذ تتكون من 59 عضوا وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية داخل نظام الأمم المتحدة.[32]

ورغم نجاح هذا المؤتمر إلا أن سلبياته تجلت في النزاع بين الدول الصناعية والدول النامية والفقيرة المنتجة للمواد الأولية فقد جاءت الدول الصناعية الغنية إلى المؤتمر بشعار "الملوث يدفع الثمن" وكانت تهدف إلى تكليف الدول المنتجة للنفط دفع ضريبة الكربون ومنع الدول الغابية من قطع أشجارها وهذا ما رفضته هذه الأخيرة لأنه بمثابة قطع لرزقها ومورد عيشها.[33]

4.1.3– مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

عقد في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002 بإشراف الأمم المتحدة بغية تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني الكبير، من خلال جعل الدول تعيد النظر في أنماط إنتاجها واستهلاكها

---

[31] – سيد أحمد غريب وآخرون، مرجع سابق، ص 137.

[32] – Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, «Glossaire de l'environnement et développement durable», Mars, 2004, P155 .

[33] – فتحي دردار، "البيئة في مواجهة التلوث" دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002، ص 132.

وإلزامها بتحقيق نمو اقتصادي سليم بيئيا، وكذا توسيع التعاون في مجال الخبرات والتكنولوجيا والموارد بين هذه الدول وتطبيقا لما تضمنته أجندة القرن 21 حول ضرورة إدماج مختلف الفئات الاجتماعية في حماية البيئة وتحقيق عملية التنمية المستدامة بما في ذلك النساء، الشباب والأطفال، الجماعات الأصلية والمجموعات الحكومية...إلخ فقد حضر كل هؤلاء فعاليات هذا المؤتمر إلى جانب رؤساء الحكومات والدول.[34]

وبعد هذا المؤتمر بمثابة امتداد لمؤتمر ريوديجانيرو 1992، كونه يراجع حوصلة ما تم تقديمه وتحقيقه من أجندة القرن 21 ومدى وفاء الدول بالتزامها لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد هدف المؤتمر إلى:

– التركيز على تقليص الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير وأهمية التضافر الدولي للقضاء على آفة الفقر كونها عدو للتنمية المستدامة.

– وضع اتفاقية عمل بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

وبهذا يكون المؤتمر قد أدرج دعم التنمية المستدامة كهدف أساسي له، فهي ترتكز على ضرورة تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يكون لها بعد استمراري في المراحل المستقبلية، فضلا عن إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات الحياة دون الإضرار بالبيئة ومكوناتها ويمكن ترجمة ذلك وفق المعادلة التالية: التنمية المستدامة = الحماية + التطور.

حيث تتفاقم العوامل التالية: العوامل الاجتماعية (العادات والتقاليد، القيم الدينية) والعوامل الاقتصادية (حاجات الإنسان الأساسية) والعوامل البيولوجية (المصادر الطبيعية).[35]

وفيما يخص الملاحظات العامة عن المؤتمر، فقد جاءت ردود أفعال متناقضة حول نجاحه الذي تؤكده الهيئات الحكومية، بينما تؤكد الهيئات والمنظمات غير الحكومية على فشله باعتباره لم يقدم

[34] – وهذا يخص المبادئ 20ن21، 22 من أجندة القرن 21 .

[35] - Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, Opcit, P6

حل فعلي للتقليص من الفقر أو حتى التوصل إلى اتفاق فعال حول مكافحته بالإضافة إلى المواضيع المتعلقة بانتشار الأمراض والحروب والفساد.

04– البعد البيئي في استراتيجية دعم التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يقتضي نمو اقتصادي مرتفع مع المحافظة على البيئة، ولتحقيق هذين الهدفين تركز هيئة المعونة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAID) في سياساتها على بعض الأنواع من المشاريع البيئية[36]:

– **عالميا:** ترتكز على تغيرات المناخ وفقا للتنوع البيولوجي بغرض توفير حماية طويلة المدى للمناطق الغنية بالتنوع البيولوجي والتي تعاني من تهديد هائل وكذا الاستعمال الرشيد للموارد البيولوجية.

– **دوليا:** تتصرف هيئة المعونة الأمريكية مع المشاكل البيئية على أساس حاجة كل دولة تبعا لأولويات الحكومة والأفراد، وبصفة عامة تشمل برامج الهيئة البيئية على مستوى الدول العناصر التالية:[37]

أ– تحسين إدارة الموارد الطبيعية التي تلعب دور أساسي في التدهور البيئي، لذلك تركز البرامج على: حماية التربة عن طريق تقليل استعمال المبيدات والمخصبات.

– تبني إستراتيجية لمنع تلوث الهواء والماء الناتج عن الصناعة، وترشيد استعمال الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ب – تقوية السياسات العامة والمؤسسات الخاصة بحماية البيئة من خلال[38]:

– تدعيم محاولات إصلاح السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية.

---

[36] -United Nations , « humman developement report : 2002 », Undp Newyork, Oxford University press, 2003

[37] - Ousarir Menaour , Op-Cit , p21 .

[38] - Ibid, p23 .

- تطوير السياسة البيئية من خلال لوائح خاصة بحماية البيئة.
- خلق قاعدة للبيانات البيئية وقوائم الموارد الطبيعية.

ج – الاهتمام بالتعليم والبحث البيئي.

د – التعاون مع حكومات الدول لتنفيذ البرامج البيئية

– دعم سبل المعيشة المستدامة من خلال زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلدات النائية والمجتمعات المحلية وهي أكثر فئات المجتمع تعرضا للفقر، مع مراعاة الخصائص البيئية لهذه المناطق وبصيغة أخرى اعتماد أسلوب معيشة يأخذ بعين الاعتبار النشاطات البيئية في المجتمعات المحلية لتدعيم التنمية مع تقوية دور المنظمات المحلية غير الحكومية كالجمعيات.

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ضمان حصول الفقراء على عناية كافية وتحسين أوضاعهم الصحية لا سيما وأن الفقراء هم أكثر فئات المجتمع تعرضا وتأثرا للتلوث البيئي.

– دعم تمويل المشاريع المصغرة ودعم الأسر المنتجة ومتدنية الدخل.

– ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات التنمية المستدامة.

– زيادة الوعي العام بالجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة وتفعيل ذلك من خلال مختلف الوسائل الإعلامية.[39]

خاتمة:

في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد سارعت أغلب الدول إلى عقد مؤتمرات عالمية، تمخضت عنها نتائج ايجابية دفعت إلى تبني نشاطات لحماية البيئة، ومحاولة تحقيق التوازن البيئي بالمحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين.

[39] – التحكم في الطبيعة يساهم في محاربة الفقر، قضايا وأحداث بيئية، موقع: www.beeaty.tu/indesc

وفي سبيل تحقيق ذلك عمدت الحكومات إلى التوسع في إعداد مخططاتها الوطنية التنموية وضبط السياسات والقوانين والمراسيم التي تعمل على حماية البيئة (السياسة البيئية) التي تسعى من خلالها إلى جبر الملوث على دفع قيمة الأضرار التي ألحقها بالبيئة والمجتمع بإدراج الآثار الخارجية ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات لحماية البيئة في العديد من الدول . على رأسها الجزائر. إلا أنها تعاني من الشمول وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات الضعف وعدم الفاعلية.

أخيرا يمكن القول أنه ليس ثمة اتفاق على أن مصالح التنمية ومصالح البيئة يتعارضان أو يتكاملان من ناحية المنطلق، إذ أن الممارسة الفعلية هي التي تحكم هذه العلاقة وتحددها، حيث أن البحث على معدلات نمو مرتفعة يتسبب في استنزاف كبير للموارد البيئية والذي ستكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل واضح، ومن ثمة فان مسؤولية التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، لا سيما إذا تم إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجيات دعم التنمية والأخذ بعين الاعتبار التجارب القابلة للتكرار والتطبيق في عدة أماكن في العالم.

- **قائمة المراجع:**

أولا: المؤلفات

1- إبراهيم سليمان عيسى، "تلوث البيئة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000.

2-سيد أحمد غريب وآخرون، "دراسات أسرية وبيئية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997 .

3- ضاري ناصر العجيمي، الابعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 1992 .

4- عبد الحكيم الصعيدي، "البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.

5- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني،ط1،الاسكندرية، 2002.

6- علا الخواجة، الإطار المؤسسي لسياسة البيئة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، العدد2، 2002.

7- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2005.

8- عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان 2007 .

9- غازي أبو شقرا، "المشكلات البيئية والتربية على المستويين الدولي والعربي" التربية الجديدة، العدد 23، 1981.

10- عامر محمود طراف، "أخطار البيئة والنظام الدولي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1998.

1- Alain Beitone et d·autres,Economie, Dalloz, Paris,2001 .

2- Zanon Slimane, « Population et environnement au Maghreb », Académia, Belgique, 1995.

3- Ousarir Menaour ، " Développement Economique stratégie et dimension "،revue des reformes économique et intégration en économie mondiale ، n3/ 2007.

ثانيا: المقالات

1- عمر شريف، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 2012.

2- فريحة ليندة، ضواوية هدى، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، 2012.

ثالثا: التقارير

1- محمد صبري، "البيئة الطبيعية"، دار الفكر العربي، مصر، 1996.

2- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1987.

3- مجلس منظمة الاغذية والزراعة عام 1988.

4- مجلس حكومات استراليا عام 1992.

5- البنك الدولي، تقرير التنمية السنوي في العالم، 1992.

6- اعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-1994/01/27، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بلال، بيروت 1998.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- www.beeaty.tu/indesc

2- www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc.